

## الأذينة: 133 مليون دينار إيرادات «المواصلات» نظير خدمات البريد والبرق والهاتف والإنترنت

أعلن وزير المواصلات م. سالم الأذينة أن الوزارة حققت إيرادات بلغت ما يقرب من 133 مليون دينار حتى أبريل الماضي نظير تقديم خدمات البريد والبرق والهاتف والإنترنت للمستهلكين من الأفراد والمؤسسات التابعة للدولة أو القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هذه الإيرادات وضعت في خزينة الدولة إلى جانب الإيرادات المحصلة من جميع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى للإفاق منها على تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن والقيام على حد سواء.

وبين الأذينة أن ارتفاع نسب التحصيل هذا العام داخل وزارة المواصلات يرجع للعديد من الأسباب أهمها اتباع ليات جديدة في التحصيل والبدء في تحسين وتطوير أداء الإدارات المختصة بعملية التحصيل والاهتمام بضرورة ربط استمرارية الخدمة المقدمة للمستهلك بمدى الجدية والالتزام بتسديد جميع المستحقات الخاصة بالوزارة وإعلام جميع المستهلكين بصفة شهرية عبر جميع وسائل الإعلام وحجهم على تسديد المديونيات أولاً بأول والتوعية عن قطع الخدمة قطعاً مبرمجاً حال عدم الالتزام والتعاضد عن التسديد في المواعيد المذكورة.

وأوضح الأذينة أنه تمت العديد من الاجتماعات مع الإدارات المختصة بالتحصيل والادارة وحث العاملين فيها على ضرورة مضاعفة الجهد لرفع معدلات التحصيل خلال العام الحالي وعدم التراخي في الحفاظ على

المسال العام باعتبار أن قيمة الخدمات التي تقدمها الوزارة تعد من المال العام الذي يجب المحافظة عليه لأنه في النهاية يصب في خزينة الدولة ومن أجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات الأخرى.

وأشار الأذينة إلى أن الوزارة بصدد تنفيذ مشروع نظام الفواتير الجديد بكلفة إجمالية 4,250 ملايين دينار مرة رصد مبلغ مليون دينار للإفاق على المشروع خلال العام الحالي، كما سيبتم طرح مناقصة لصيانة النظام الآلي المتكامل للفواتير، لافتاً إلى أنها خطوطاً تهدف إلى تسهيل إجراءات التحصيل على المستهلكين والمراجعين والتي من شأنها رفع معدلات السنوية للتحصيل من جهة وتطوير الأداء داخل الإدارات المختصة.

من جهة أخرى، أكد الأذينة أن الوزارة تضي قدماً نحو تحويل قطاع البريد إلى شركة مساهمة عامة تشأ وفق قانون رقم 7 لسنة 2008 لتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة حيث سيتم اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها إحدى الشركات الاستشارية لمدة 13 شهراً بدأت في فبراير 2012 وبكلفة 805 آلاف دينار، وذلك من خلال الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات، مشيراً إلى أن هذه

المسألة العام باعتبار أن قيمة الخدمات التي تقدمها الوزارة تعد من المال العام الذي يجب المحافظة عليه لأنه في النهاية يصب في خزينة الدولة ومن أجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات الأخرى.

وأشار الأذينة إلى أن الوزارة بصدد تنفيذ مشروع نظام الفواتير الجديد بكلفة إجمالية 4,250 ملايين دينار مرة رصد مبلغ مليون دينار للإفاق على المشروع خلال العام الحالي، كما سيبتم طرح مناقصة لصيانة النظام الآلي المتكامل للفواتير، لافتاً إلى أنها خطوطاً تهدف إلى تسهيل إجراءات التحصيل على المستهلكين والمراجعين والتي من شأنها رفع معدلات السنوية للتحصيل من جهة وتطوير الأداء داخل الإدارات المختصة.

من جهة أخرى، أكد الأذينة أن الوزارة تضي قدماً نحو تحويل قطاع البريد إلى شركة مساهمة عامة تشأ وفق قانون رقم 7 لسنة 2008 لتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة حيث سيتم اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها إحدى الشركات الاستشارية لمدة 13 شهراً بدأت في فبراير 2012 وبكلفة 805 آلاف دينار، وذلك من خلال الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات، مشيراً إلى أن هذه

## أكد أن رفض الخطة السنوية الثالثة لا يعني رفض الخطة الرباعية متوسطة الأجل الوقيان لـ «الأنباء»: سنقوم باتباع الجدول الزمني لإعداد الخطة السنوية الرابعة للعام 2013/2014 خلال أقل من شهرين

وتابع الوقيان أن الركوز على استخدام أسلوب الموازنة بدون خطة سيركس الأسلوب السابق في الإدارة العامة للدولة وسيؤدي إلى مزيد من تعميق هذه الاختلالات وستكون تكلفة إصلاحها باهظة جداً إن لم تكن مستحيلة.

أما وصف الخطة بأنها غير واقعية، فأنه أفهم أن إطلاق وصف «عدم واقعيتها» هو أن تحقيقها سيكون صعباً جداً على الجهاز الحكومي، وعلينا أن نعلم جميعاً أن الجهات الحكومية قد تقدمت بمشروعاتها إلى الامانة بموجب الإجراءات المحددة لذلك في قانون لعام 1986، وكذلك القانون 9 لعام 2010، وبالتالي فإن تنفيذ هذه المشروعات تقع على كل جهة تنفيذية، واتساءل هنا هل عدم تبني الخطة سيسرع من تنفيذ هذه المشاريع أم أنه سيساهم في تأخيرها أكثر؟

أما أن كان القصد بعدم واقعيتها أن بعض المشاريع ليست متوافقة مع الأهداف أو السياسات أو أنها غير ملائمة لأي سبب آخر، فلم يتم الطلب من أي جهة أو حتى من الامانة إعادة النظر في مشروعات محددة بعينها، بل جاء عدم الإقرار مجعلاً وكاملاً بدون تفصيل فني، وهذا لا يساعدنا أبداً في تحديد مواطن

سنية مبرجة زمنياً بانفاق واضح وخطوات تنفيذية ومؤشرات متابعة سعيود بنا إلى العمل بأسلوب الموازنة المبني على وضع المشاريع بصورة جزئية لدى كل جهة تتشكل في إطار رؤيتها دون الارتباط برؤية عامة للدولة ولا ترتبط بتحقيق اهداف مرحلة مشتقة من الاهداف متوسطة الأجل، وستغلب على هذه المشاريع النمط التشغيلي الخاص باختصاصات الجهات والظروف العامة في وقت إعداد الخطة وسيعدنا كثيراً عن تحقيق اهداف الرؤية العامة للدولة في المستقبل، كما سيتضاءل الانتباه إلى الاستعداد لمرحلة لما بعد النقط وتهميش أكثر لدور القطاع الخاص وقضايا أخرى ستأخذ المقعد الخلفي من الاهتمام.

وقال انه اذا ما اضفنا الى ذلك استمرار تعميق للاختلالات الهيكلية في كثير من جوانب الاقتصاد والمجتمع مثل اختلال هيكل الإيرادات الحكومية والتعميق المستمر في فروقات الرواتب والأجور في سوق العمل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، والنمو السكاني الريع يشق الكويتي والعمالة الوافدة وما يتضمنه من ضغط على الخدمات العامة وبخاصة السكن والتعليم والصحة، وغيرها كثير.

وأكدت رئيس الفريق الإعلامي للملتقى «مهندسات الكويت 2012» م. بدور احمد بورسلي عشية افتتاح

يوم غد (الاثنين) في فندق ميسوني بالسالمية، وذلك تحت شعار «الكويت في عيون مهندساتها».



د. عادل الوقيان

**إطلاق وصف «عدم واقعيتها» على الخطة يعني أن تحقيقها سيكون صعباً جداً على الجهاز الحكومي**



م. سالم الأذينة

## صرف زيادة المواطنين العاملين بالقطاع الخاص في يونيو المقبل بأثر رجعي من أبريل

تنفيذ القرار. وفي تصريح خاص لـ «الأنباء» أكد الأمين العام المساعد في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدي أن البرنامج حريص على محاربة ما يسمى بالعمالة الوهمية في مؤسسات القطاع الخاص من خلال آليات واضحة تحمي المال العام وتضمن وصول المزايا المالية لمستحقيها، لافتاً إلى أنه لن يتم صرف أي مزايا مالية إلا بموافقة اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة برنامج إعادة الهيكلة وعضوية كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتأكد من العمالة المسجلة واقعية وليست وهمية.

### ● إضافة دياب



فوزي المجدي

الخاص بواقع 25٪ من قيمة العلاوة الاجتماعية فقط دون الراتب. وقال أن المادة السادسة من القرار تنص على منح الكويتيين العاملين في القطاع الخاص من أول إبريل الماضي بواقع 25٪ من قيمة العلاوة الاجتماعية فقط دون علاوة الأهل وتعديلات مكافأة خاصة بواقع 25٪ من قيمة العلاوة الاجتماعية فقط دون علاوة الأهل ويجبر الكسر إلى واحد صحيح على ألا تقل قيمتها في جميع الأحوال عن 50 ديناراً شهرياً كحد أدنى.

من جانب آخر، أشاد المجدي بما توصل إليه مجلس الخدمة المدنية من قرار بمنح مكافأة خاصة شهرية للكويتيين الذين يعملون في جهات غير حكومية ويصرف لهم البرنامج علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (391)، وذكر أن القرار جاء وفق دراسة اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة برنامج إعادة الهيكلة وعضوية كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأشار إلى أن اللجنة عنيت بوضع النظم وإعداد آليات العمل واقتراح القواعد الضابطة لصرف المزايا المالية الواردة في هذا القرار بما يضمن أن يكون الصرف للفئات المحددة في القرار التي يتم التأكد من انتظامها بالعمل لدى الجهات غير الحكومية فضلاً عن متابعة

أعلن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة أن صرف زيادة العلاوة الاجتماعية للمواطنين العاملين في القطاع الخاص سيتم في شهر يونيو المقبل بأثر رجعي من أول إبريل الماضي بواقع 25٪ من قيمة العلاوة الاجتماعية فقط دون الراتب. وقال الأمين العام المساعد في البرنامج فوزي المجدي في تصريح صحافي أمس أن القيمة الإجمالية لصرف الزيادة المتكورة تبلغ نحو 2,905 مليون دينار، حيث يقسم القرار مستحقي الزيادة إلى فئتين الفئتين. وأوضح المجدي أن الفئة الأولى من المستحقين سيصرف لهم مبلغ قدره 53 ديناراً وواحد أقصى 70 ديناراً حيث تضم هذه الفئة باقي المستحقين من الذكور المتزوجين بجميع مؤهلاتهم. وبين أن إجمالي عدد المستحقين لصرف الزيادة يبلغ 53076 مستحقاً ومستحقة بتكلفة تقديرية تبلغ نحو 2,025 مليون دينار للفئة الأولى ونحو 879 ألف دينار للفئة الثانية.

وأفاد بأنه تم إعداد آلية تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2012/405) بشأن زيادة من تنطبق عليهم شروط صرف العلاوة الاجتماعية من المواطنين العاملين في القطاع

موضحة أن فعاليات الملتقى ستبدأ في الساعة الثامنة صباحاً وستستمر حتى الثانية بعد الظهر.

### ● زندي مريعي

الملتقى ان الدعوة موجهة لجميع المهندسات العاملات في القطاعين العام والخاص للمشاركة والحضور.

وأكدت رئيس الفريق الإعلامي للملتقى «مهندسات الكويت 2012» م. بدور احمد بورسلي عشية افتتاح

يوم غد (الاثنين) في فندق ميسوني بالسالمية، وذلك تحت شعار «الكويت في عيون مهندساتها».

# تَبَجِبْ

أجدد الموبايلات مع مكالمات غير محدودة؟

## عروض حصرية لموظفي الوزارات والهيئات الحكومية

ألتن عروض وباقات مميزة حصرياً لجميع موظفي الوزارات والهيئات الحكومية.

- مكالمات مجانية غير محدودة ضمن مجموعة الأهل والأصدقاء،
- اشتراكات مجانية بخدمة الإنترنت على الموبايل Net-On-Phone أو بلاك بيرى
- أرقام ذهبية أو متسلسلة مجانية لك ولأهلك وأصدقائك
- أحدث أجهزة بلاك بيرى، iPhone وأندرويد بأقساط شهرية (لغاية 5 أجهزة لكل موظف)

تفضل زيارة أحد ستاندات الوطنية في الوزارة أو الهيئة الحكومية التابع لها، أو بزيارة أحد فروع الوطنية أو فونو.

wataniya.com | wataniya.com/blog | @wataniyatelecom | facebook.com/wataniya

نطبق الشروط وللحكيم

الفئة	المؤهل الدراسي	المكافأة الشهرية المقترحة (د.ك)
الأولى	مؤهل جامعي وفقاً للتخصصات التالية (الطب/الصيدلة/الهندسة)	330
الثانية	مؤهل جامعي وفقاً للتخصصات (قانون/ محاسبة/ نظم معلومات/ إحصاء/ اقتصاد/ تربية/ تمويل/ منشآت مالية/ إدارة مالية/ تأمين/ تجارة خارجية/ علوم مصرفية/ تعاون/ تدريس)	280
الثالثة	مؤهل جامعي (باقي التخصصات)	230
الرابعة	الدكتوراه بالإضافة لقيمة المكافأة المقررة لكل فئة من الفئات السابقة	150
الخامسة	المجستير بالإضافة لقيمة المكافأة المقررة لكل فئة من الفئات السابقة	75
السادسة	دبلوم بعد الثانوية العامة؟ قانونية عامة + سنتين دراسيتين تدريبيتين أو أكثر	190
السابعة	ثانوية عامة أو دبلوم بعد المتوسطة	140
الثامنة	متوسطة	100
التاسعة	دون مؤهل	50

الفئات	مبلغ الزيادة	العدد	إجمالي استحقاق الزيادة (25٪) بالدينار
إناث + ذكور (عزب)	50	40513	2,025,650
متزوج + المؤهل	53 إلى 70 متوسط الزيادة (70)	12563	879,410
الإجمالي		53076	2,905,060

الفئات	مبلغ مكافآت خاصة 25٪ لفئات العلاوة الاجتماعية للعاملين بالقطاع الخاص
فئة عزب	فئة عزب
شهادة الجامعية أو ما يعادلها	50 ديناراً
شهادة الدبلوم وشهادة الثانوية أو ما يعادلها	50 ديناراً
شهادة الثانوية أو متوسطة مع دورة تدريبية سنتين أو ما يعادلها	50 ديناراً
شهادة ثانوية أو متوسطة مع دورة سنة	50 ديناراً
شهادة متوسطة	50 ديناراً
ما دون المتوسطة	50 ديناراً